



نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقارير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (12/00 بتوقيت نيويورك، 18/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي، و 2/00 من صباح يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2014/57\*  
Original: English

تقرير يشير إلى أن رائدات الأعمال عنصر حاسم لتنويع الاقتصادات الريفية في أقل البلدان نمواً

الأونكتاد يقترح زيادة أعمال ريفية نسائية لبرنامج التنويع الاقتصادي

جنيف، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 - يعرض تقرير أقل البلدان نمواً 2014<sup>1</sup> الصادر عن الأونكتاد إطاراً لآلية دولية يُطلق عليها FREED، أي زيادة الأعمال الريفية النسائية للتنويع الاقتصادي، باعتبارها وسيلة لتحقيق ما تحتاج إليه البلدان الفقيرة من تنويع للاقتصادات الريفية من أجل زيادة الرخاء. ويهدف المشروع إلى دعم المشاريع غير الزراعية للمرأة في المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً البالغ عددها 48 بلداً حددها الأمم المتحدة.

ويذكر التقرير المعنون "النمو مع التحول الهيكلي: خطة تنمية لما بعد عام 2015" أن نساء المناطق الريفية، اللاتي كثيراً ما تكون فرصهن في النشاط الاقتصادي محدودة بسبب دورهن التقليدي في العمل غير المدفوع الأجر في خدمة الأسرة والرعاية، يمكن أن يشكلن قوة مهمة لتنويع الاقتصادات الريفية في أقل البلدان نمواً.

ومن شأن زيادة الأعمال الريفية النسائية للتنويع الاقتصادي أن توفر الدعم المالي وغيره من أنواع الدعم لإقامة مشاريع جديدة للمرأة في المناطق الريفية لأقل البلدان نمواً ولتدعيم وتطوير المشاريع النسائية القائمة والتعاون فيما بينها. ومن المفترض أن يمّول البرنامج بصورة رئيسية من المعونة التي تُستكمل بالتمويل المقدم من المنظمات الدولية والمؤسسات الخيرية والتبرعات.

ويذكر التقرير أنه لا غنى عن تحويل زيادة الطاقة الإنتاجية للمرأة إلى دخول أعلى لإنجاز حلقة إيجابية للتنمية الاقتصادية والبشرية، لأن زيادة الوقت المستخدم في العمل والطاقة الإنتاجية يمكن أن تولّد دخلاً إضافياً، وتحقق مزيداً من التحسن في التغذية والصحة والتعليم.

\* للاتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311 , [unctadpress@unctad.org](mailto:unctadpress@unctad.org), <http://unctad.org/press>

(1) يمكن الحصول على التقرير (رقم المبيع 978-92-1-112880-2 E.14.II.D.7, ISBN: 978-92-1-112880-2) من مكتب بيع وتسويق منشورات الأمم المتحدة، في العنوان المذكور أدناه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة في أنحاء العالم. والسعر هو: 50 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (يُمنح خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويرجى إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى العنوان التالي: United Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States of America. Tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: [publications@un.org](mailto:publications@un.org), <https://unp.un.org>

وتشمل القطاعات التي قد تستحق الدعم تصنيع الأغذية للأسواق المحلية، وحفظ الأغذية وتعبئتها، وصناعة الملابس والخياطة لتلبية الطلب المحلي المتزايد نتيجة لارتفاع الدخل، والصناعات الخشبية والمعدنية وصناعة الخزف، وأنشطة التجارة والتسويق. وتشمل أنشطة التجارة والتسويق بيع المنتجات المحلية في الأسواق المحلية والإقليمية، وتوفير المستلزمات للمنتجين الزراعيين وغير الزراعيين - مثل الأسمدة والمبيدات والبذور والأقمشة والأدوات والمعدات.

ويشير التقرير إلى أن سبعين في المائة من سكان أقل البلدان نمواً يعيشون في المناطق الريفية. وحتى في أقل البلدان نمواً التي تشكل المصنوعات معظم صادراتها، مثل كمبوديا وبنغلاديش، يتراوح الرقم ما بين 60 و80 في المائة.

ويؤكد التقرير أن التنمية الريفية في أقل البلدان نمواً تتطلب زيادة الإنتاجية الزراعية كما تتطلب تنوع الاقتصادات الريفية خارج قطاع الزراعة. وتشكل زيادة إنتاجية العمل الزراعي عنصراً أساسياً للتنمية الريفية والتنمية الوطنية بشكل عام، لكن ذلك يعني في كثير من الأحيان التخلص من الفائض العمل في المزارع الصغيرة. ونظراً لأن استيعاب هذا الفائض كله يفوق قدرة المدن في أقل البلدان نمواً، فلا غنى عن التنوع الاقتصادي في المناطق الريفية لزيادة فرص العمل خارج قطاع الزراعة.

ويذكر التقرير أن التطوير الزراعي والتنوع الاقتصادي الريفي مترابطان ويعزز أحدهما الآخر. وتساعد زيادة الإنتاج غير الزراعي في استيعاب فائض الأيدي العاملة التي أزاحها التطوير الزراعي كما تخلق طلباً على الأغذية الأعلى قيمة، وترفع مستوى الدخل الزراعية. وتمنح زيادة الإنتاج غير الزراعي أيضاً الأسر المعيشية الزراعية فرص تحقيق دخل غير زراعي لدفع ثمن المستلزمات والمعدات الزراعية.

وبالمثل، يؤدي رفع مستوى الدخل الزراعية إلى خلق طلب على المنتجات غير الغذائية، ويوفر فرص استثمار خارج قطاع الزراعة ويمكن أن يولد فائضاً في الدخل لتمويل الاستثمار غير الزراعي. والسعي للتطوير الزراعي وتوليد الدخل غير الزراعي في الوقت ذاته يمكن أن يؤدي إلى تقدم سريع في التنمية الريفية والحد من الفقر.

وبالإضافة إلى ذلك، يذكر التقرير أن كهربية الريف يمكن أن تكون محركاً قوياً للتنوع الاقتصادي الريفي، وأن الطاقة المتجددة تتيح فرصة كبيرة في هذا الميدان. فمعظم الناس في المناطق الريفية لغالبية أقل البلدان نمواً لا تحصل على الكهرباء، وهذا يشكل عائقاً كبيراً أمام زيادة الإنتاج غير الزراعي.

**ملاحظة:** هناك ثمانية وأربعون بلداً تصنفها الأمم المتحدة حالياً في فئة أقل البلدان نمواً. وهذه البلدان هي: إثيوبيا، إريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، توفالو، تيمور - ليشتي، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، كمبوديا، كيريباس، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن.